الأمم المتحدة

A/72/PV.95

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٩٥**

الثلاثاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/72/847)

مشروع القرار (A/72/L.55)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا لعرض مشروع القرار A/72/L.55.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، بلغ التشريد القسري في جميع أنحاء العالم مستوى قياسياً – ٦٥,٦ مليوناً من الأشخاص المشردين بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد والكوارث الطبيعية. وفي حين أن سبب التشرد قد يختلف، لا تختلف المعاناة البشرية.

ومن بين أولئك الـ ٦٥ مليون شخص من المشردين يوجد ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد في بلدي جورجيا. وباسمهم آخذ الكلمة اليوم لعرض مشروع القرار A/72/L.55، المعنون ”حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“، تحت البند ٣٥ من جدول الأعمال، ”النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، على الجمعية العامة وطلب تأييدها.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية، الذي ظللنا نعتمده خلال السنوات العشرة الماضية، لا ينبثق عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي وحسب، ولكنه أصبح بطريقة ما تجسيداً لهذه المبادئ أيضاً. تتألف المبادئ التوجيهية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

من ثلاثة مفاهيم أساسية: ضمان حقوق المشردين داخلياً، بما في ذلك الحق في العودة الآمنة والكريمة وحقوق الملكية؛ وعدم القبول بالتغييرات الديموغرافية القسرية؛ والحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وبموجب مشروع القرار، نؤكد على أهمية المبادئ التوجيهية وندعم بقوة أعمال مباحثات جنيف الدولية، وهي المنتدى المكلّف من خلال اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ والذي تشارك في رئاسته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن المؤسف أن التزام جورجيا الثابت بمباحثات جنيف الدولية، الممثل فيها جميع أصحاب المصلحة، والإجراءات البناءة التي اتخذتها في إطارها لم يقابل بالمثل بعد. إننا نواجَهُ بسياسة ازدراء منسقة إزاء مسألة العودة من جانب المشاركين المعنيين. ويحدث هذا على الرغم من أن الأمين العام يحثّ المشاركين على الامتناع عمّا يُسمى الانسحاب أثناء مناقشة بنود جدول الأعمال ذات الصلة وعلى معالجة جميع شواغلهم في إطار مباحثات جنيف الدولية.

كما أن التطورات الأخيرة في الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الجورجية المحتلة تثير القلق البالغ. إننا في القرن الحادي والعشرين لا نزال نشهد نصب الأسلاك الشائكة وما يسمى العلامات الحدودية على امتداد أراض وصل طولها إلى حدّ مروع بلغ ٤٩ كيلومتراً في منطقة أبخازيا و ٥٢ كيلومتراً في منطقة تسخينفالي. يدين الأمين العام هذه الحالة في تقريره الأخير عن جورجيا (A/72/847).

إن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة قد أصبحت حدثاً يومياً. يعاني الناس من حالات الاختطاف، والاحتجاز التعسفي، ومصادرة الممتلكات، والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على التعليم بلغتهم الأم، والقيود المفروضة على حرية التنقل والإقامة، واستمرار التمييز على أساس الأصل العرقي.

في السابق، ومن على هذه المنصة، تحدثتُ عن القتل السافر لأحد المشردين الجورجيين داخلياً، غيغا أوتخوزوريا، على يد من يسمون بحرس الحدود، الذين لاحقوه وقتلوه رمياً بالرصاص في وضح النهار – وكل ذلك سجلته كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة (انظر A/70/PV.96). وفي هذا العام، احتجزت السلطة القائمة بالاحتلال أرتشيل تاتوناشفيلي، وهو أحد المشردين داخلياً من منطقة تسخينفالي، وعذّبته حتى الموت أثناء الاحتجاز، وقد سُلّم جثمانه المشوّه، الذي تنقصه جميع الأعضاء الداخلية، إلى أسرته بعد ذلك بثلاثة أسابيع. ولا يزال الجناة طلقاء لأن هذه ليست مآس عرضية؛ بل هي شاهد على انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة والتي تظلّ، كما وصفها المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان، ”ثقباً أسود“ و ”أحد أكثر الأماكن التي يتعذر الوصول إليها على الأرض“.

ولمعالجة هذه المسألة، أعرب مجلس حقوق الإنسان للسنة الثانية على التوالي عن شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المناطق المحتلة من جورجيا باتخاذ القرار ٣٧/٤٠ في دورته المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٨، داعياً إلى منح مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية إمكانية الوصول فورا إلى الأراضي المحتلة. سيكون فتح هذه المناطق أمام المجتمع الدولي للرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بمثابة خطوة رئيسية نحو إنهاء الإفلات من العقاب والخروج على القانون.

وفي ظل هذه الخلفية، وعلى الرغم من كل العقبات على أرض الواقع، تقدّمت حكومة جورجيا بمبادرة سلام جديدة – ”خطوة نحو مستقبل أفضل“ – تهدف إلى تعزيز التفاعل بين المجتمعات المحلية وتقترح المضي قدماً بشأن جوانب ثلاثة: تيسير وتوسيع التجارة عبر خطوط الفصل؛ وتهيئة فرص إضافية وتبسيط الوصول إلى جميع مستويات التعليم؛ وتيسير الوصول

إلى مختلف الخدمات والاستحقاقات. وتواصل جورجيا بثبات دعم سياسة المصالحة وإعادة الإدماج مع الإيمان الراسخ بأن الالتزام بنظام قائم على القواعد وتحقيق طفرة في الدبلوماسية هما الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام الدائم.

وقد حثّ الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في معرض حديثه عن أولويات العام ٢٠١٨، المجتمع الدولي على ”تمهيد السبيل للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية، وفقاً للمعايير الدولية“.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار الذي قدمته جورجيا اليوم يشير إلى الحالة في بلد واحد، فإن المسألة قيد البحث هي جزء لا يتجزأ من التحدي العالمي المتمثل في التشرد القسري. ونحن جميعا، في هذه القاعة، ندرك تماما الطابع الإنساني لمبدأ العودة. ولذلك، فإننا نناشد الجمعية العامة تطبيق نفس المبدأ على الأشخاص المشردين داخليا في جورجيا. فهم كذلك يشكلون جزءا من مسعانا العالمي المتمثل في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وقد شدد الأمين العام في أحدث تقرير له عن جورجيا صراحة على أنه:

> ”من الضروري الاعتراف بأن العودة حق من حقوق الإنسان ومسألة إنسانية على حد سواء، ولذلك لا يمكن ربطها ربطاً مباشراً بالمسائل السياسية أو بإبرام اتفاقات سلام. ويجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الأساسي“ (A/72/847، الفقرة ٤٣).

وقد حان الوقت لنا، في الجمعية العامة، أن نظهر التزاما ثابتا بالمبادئ المذكورة أعلاه وأن نبرهن على التزامنا المشترك بالسلام المستدام. ومن الضروري أن نواصل توجيه رسالة أمل لمئات الآلاف من ضحايا التشرد القسري. وبناء على ذلك، فإنني أحث الجمعية على التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/72/L.55، والاعتراف مرة أخرى بأن للمشردين داخليا الحق في العودة.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ودولها الأعضاء: أذربيجان، وأوكرانيا، وجورجيا وبلدي، جمهورية مولدوفا.

لقد أُجبر الملايين من الناس في بلدان المنظمة على ترك منازلهم نتيجة للنزاعات المسلحة. وأدى التشرد القسري إلى طائفة من التحديات الإنسانية في بلداننا. ونعتقد أن الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين ينبغي أن تحظى بالأولوية. ويشكل ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين في منطقة بلدان المنظمة، بوصفها الوسيلة الرئيسية لإيجاد حلول دائمة للأشخاص المشردين قسرا، هدفا رئيسيا.

وتتخذ الدول الأعضاء في المنظمة مرة أخرى في هذا العام موقفا مشتركا، دعما لمشروع القرار السنوي الوارد هذا العام في الوثيقة A/72/L.55، المعنونة ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“. ويتناول مشروع القرار هذا محنة مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين النازحين قسرا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا نتيجة للنزاع الدائر هناك علاوة على عدة موجات من التطهير العرقي.

وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار الأول بشأن المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا (القرار ٦٢/٢٤٩)، لم يُحرز أي تقدم. ويؤسفنا أنه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي، لم تتحقق بعد الظروف اللازمة للعودة المنظمة بأمان وكرامة، وما زال مئات الآلاف من الأشخاص محرومين من حقهم في العودة ومن حقوقهم في الملكية. وكما أبرز الأمين العام في تقريره (A/72/847)، لم تُلاحظ أي تغييرات كبيرة فيما

يتعلق بممارسة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لحقهم في العودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونعيد تأكيد دعمنا لعملية مباحثات جنيف الدولية، التي تشكل محفلا فريدا للمشاركين لمناقشة مسائل الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، بما في ذلك فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ويؤسفنا أن المناقشات بشأن أبسط المسائل الإنسانية في مباحثات جنيف الدولية يجري تقويضها باستمرار نتيجة عدم الاحترام المُرتب بصورة مشتركة من جانب بعض المشاركين ذوي الصلة.

ونرى في مشروع القرار الحالي أداة هامة لزيادة تشجيع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على مضاعفة جهودهم لمعالجة المسائل التي تدخل في نطاق ولاية مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة. وما زال يساورنا قلق شديد إزاء حالة حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين. وفي ظل استمرار تركيب أسياج الأسلاك الشائكة والاحتجاز غير القانوني وانتزاع الملكية والقيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على التعليم وغير ذلك من الانتهاكات القائمة على أسس عرقية، فإن السكان المحليين محرومون من الحد الأدنى من الضمانات على حياتهم. والحالة مثيرة للقلق بصفة خاصة، نظرا إلى أنه لا يسمح لآليات الرصد الدولية بالإشراف على الحالة على أرض الواقع.

وفي ذلك السياق، نرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان القرارين 34/37 و 37/40 بشأن التعاون مع جورجيا. ويعرب هذان القراران عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين ويدعوان إلى السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول المباشر إلى هاتين المنطقتين. كما نرحب بمبادرة السلام، المعنونة ”خطوة نحو مستقبل أفضل“، التي اقترحتها حكومة جورجيا مؤخرا، ونأمل أن تؤدي إلى زيادة التفاعل بين الشعوب على أرض الواقع.

وتعيد الدول الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تأكيد دعمها الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويشكل مشروع القرار الحالي فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعيد تأكيد التزامها بالحق الأساسي في العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين وللإعراب عن التضامن مع الأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا سنصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا ونشجع الوفود الأخرى على مشاركتنا في دعم هذه القضية النبيلة.

السيدة بليبيت (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان بحر البلطيق وبلدان الشمال الأوروبي: إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد، وفنلندا، ولاتفيا والنرويج وبلدي، ليتوانيا. وتؤيد أيرلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ومالطة وهولندا هذا البيان.

بلغ عدد الأشخاص المشردين واللاجئين في جميع أنحاء العالم مستوى غير مسبوق، وما زال العدد يتزايد نتيجة للنزاعات المسلحة والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب ألا ننسى أن مصير كل شخص متضرر يكمن في صميم هذه الظاهرة السلبية. ومن المؤسف أن جورجيا هي من بين أشد البلدان تضررا من مشكلة التشرد القسري. فبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار الأول بشأن المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا (القرار ٢٤٩/٦٢)، لم يُحرز أي تقدم. وما زال مئات الآلاف من أولئك المشردين داخليا محرومين من حقهم في العودة الطوعية الآمنة والكريمة إلى مواطنهم الأصلية ومن حقوقهم في الملكية.

لقد تم تحديد منع التشرد القسري والسعي إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا كإحدى أولويات الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2018/462).

ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى تحديد الجهود الرامية إلى منع التشرد ومعالجة أسبابه الجذرية ودعم المجتمعات المحلية المتضررة. ويؤكد مشروع القرار A/72/L.55 الذي سنعتمده اليوم بوضوح أهداف الأمين العام، ويلزمنا جميعا بمواصلة العمل لأجل حماية ومساعدة الأشخاص الذين شردوا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا وضمان تمكنهم من ممارسة حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكريمة.

وما تزال حالة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين المحتلتين في جورجيا مدعاة للشعور بالقلق المستمر. وتواصل روسيا انتهاك التزاماتها المعلنة في اتفاقي ١٢ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ١٢ إذ ما تزال تحتفظ بوجود عسكري في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وتترتب عن أعمال الاختطاف والاحتجاز التعسفي نتيجة لاستمرار الضوابط الحدودية والقيود الجديدة المفروضة على حرية التنقل وعدم حصول السكان على الرعاية الصحية والتعليم باللغة الأم، آثار سلبية مباشرة على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من هذا النزاع الذي طال أمده.

إن اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار 37/40 بشأن التعاون مع جورجيا ويدل بوضوح على أن المجتمع الدولي لا يزال يولي اهتماما لهذه المسألة، حيث شدد على ضرورة معالجة حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية التي يواجهها أولئك الذين شردوا من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وفي هذا السياق، لا يزال يساورنا القلق من عدم السماح لأي من آليات رصد حقوق الإنسان الدولية بالوصول دون قيود إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية خلال السنوات القليلة الماضية، وندعو إلى السماح فورا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول إلى هاتين المنطقتين.

ونؤكد مجددا تأييدنا لعملية مباحثات جنيف الدولية ونتشاطر دعوة الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في المسائل الأمنية والإنسانية الرئيسية لأجل تحسين الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى تأييدنا الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وختاما، ندعو إلى المشاركة المستمرة من جانب الأمم المتحدة بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في الميدان. ويعدُّ مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.55 مؤشرا واضحا على التزامنا إزاء السكان الذين شردوا من ديارهم. ومثلما فعلنا في السنوات السابقة، فسوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار، وندعو الجمعية بأسرها إلى أن تفعل ذلك.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مولدوفا باسم الدول الأعضاء في مجموعة غوام، وتود إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

يصادف هذا العام ذكرى سنوية حزينة. فقبل عشر سنوات بدأت روسيا عدوانها على جورجيا. ومنذ بداية احتلال الاتحاد الروسي للأراضي الجورجية في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية ما فتئت الحالة تشهد تدهورا شديدا في الميدان. وليس هذا أمر غير عادي بطبيعة الحال، بل يحدث في كل مرة تتدخل فيها روسيا في منطقتنا كما تؤكد ذلك بوضوح تجربتنا المريرة.

وندين بشدة التمييز على أسس عرقية، وفرض القيود على التعليم باللغة الأم في المنطقتين الجورجيتين المحتلتين، علاوة على التقارير التي تفيد بهدم منازل السكان من ذوي الأصول الجورجية على نطاق واسع في منطقة تسخينفالي. ونعرب أيضا عن شعورنا ببالغ القلق إزاء العدد الهائل للمشردين داخليا الذين حرموا من حق العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

وتحث أوكرانيا الاتحاد الروسي بصفته السلطة القائمة بالاحتلال على السماح الفوري ودون عوائق بوصول مراقبي حقوق الإنسان الإقليميين والدوليين، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونرحب في هذا الصدد، باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٤٠ المعنون التعاون مع ”جورجيا“، ونعرب عن تأييدنا القوي لمشروع القرار السنوي بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا الذي نناقشه اليوم (A/72/L.55).

وتدين أوكرانيا بشدة قرار الجمهورية العربية السورية بالاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية مع الأراضي المحتلة في جورجيا – في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. ويُعدُّ قرار سوريا انتهاكا آخر لقواعد ومبادئ القانون الدولي من جانب نظام الأسد، ويبين بوضوح تهافت السلطات السورية الحالية على إرضاء الكرملين. وأود أن أكرر في هذا الصدد، تأييد أوكرانيا الثابت لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وتكرر أوكرانيا إدانتها القوية لجميع الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي ضد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، في انتهاك للالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي. وأحث سلطات الاحتلال الروسية على وقف ممارساتها غير القانونية، فضلا عن التقيد بالتزامات روسيا بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وتؤيد أوكرانيا اعتماد مشروع القرار المعروض علينا، وتدعو الوفود الأخرى إلى التصويت مؤيدة لهذا النص الهام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/72/L.55.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد غرانت (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): يسر كندا أن تؤيد مرة أخرى مشروع القرار بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا (A/70/L.51). وتؤيد كندا تماما سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ويُعدُّ احتلال روسيا لهذه المناطق انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتهديدا لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وتدعو كندا روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ واتفاق التنفيذ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتدين كندا بشدة أيضا اعتراف النظام السوري بأبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، إذ أنهما منطقتان جورجيتان تحتلهما روسيا في انتهاك للنظام الدولي القائم على القواعد. ويهدد ذلك أيضا فرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

(*تكلم بالإنكليزية*)

وتنوه كندا بإعلان جورجيا مؤخرا عن مبادرة للسلام – ”خطوة نحو مستقبل أفضل“. وتبرهن المقترحات التي تضمنتها المبادرة، وخاصة فيما يتعلق بتيسير التجارة والتعليم وتعزيز الصلات بين الشعوب، على نهج بناء ربما يكون مجديا للسكان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وبقية أنحاء جورجيا. ونتطلع إلى

الإسهام الإيجابي الذي ستقدمه هذه المبادرة في حياة السكان الذين يعيشون في هاتين المنطقتين.

وتعرب كندا عن شعورها بالقلق العميق إزاء محنة ما يزيد على ٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم ما زالوا مشردين داخليا بسبب النزاعات وغيرها من الظروف الخارجة عن إرادتهم، بما في ذلك مئات الآلاف من الأشخاص من أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وتقتضي الصلة بين تزايد أعداد المشردين وتزايد عدد النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، التزاما دوليا طويل الأجل للاستجابة لاحتياجات الأشخاص المشردين، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للتشريد.

وفي هذا السياق، نرحب بتزايد إيلاء الاهتمام للاستجابات للتشرد الداخلي في ضوء الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي ونشجع مواصلة الحوار بشأن هذه المسألة.

ومشروع قرار اليوم يذكر المجتمع الدولي بالحالة الإنسانية الخطيرة في المناطق المحتلة في جورجيا والمسألة الملحة للتشرد الطويل الأمد على الصعيد العالمي. وكندا تدعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الجهود المتواصلة للتخفيف من معاناة جميع الأشخاص المتضررين من النزاع وتوحيد وتكثيف الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم. وتأييد مشروع القرار سيكون خطوة مفيدة نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لعام متتال آخر، معروض على الجمعية العامة مشروع القرار قيد النظر اليوم (A/72/L.55). ويقول صائغوه باستمرار أن الدافع وراء هذه المبادرة هو الانشغال باحتياجات الذين، نتيجة للنزاع المسلح، فقدوا منازلهم ووسائل بقائهم، وأُجبروا على مغادرة منطقة إقامتهم الدائمة. غير أن المشروع الحالي، مثل سابقيه، قد سُيس ببساطة. إن صائغي مشروع القرار غير مهتمين بالاحتياجات والشواغل الحقيقية للسكان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وتحاول تبليسي تحقيق أهدافها السياسية الخاصة باستخدام المسألة الإنسانية والمضاربة بمصير مختلف الشعوب – الجورجيين والأبخاز والأوسيتيين وممثلي الجنسيات الأخرى الذين عانوا من السياسات القومية والعدوانية للسلطات فالسابقة ي جورجيا، بما في ذلك في عام ٢٠٠٨.

وبدلا من أن تجري تبليسي حوارا موضوعيا مع سوخومي وتسخينفالي في جنيف، فإنها تواصل ممارسة التشهير بخصومها في المحافل الدولية التي لا تتمتع بالتمثيلية فيها أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وترفض تبليسي حتى الآن التوقيع على اتفاق مع سوخومي وتسخينفالي بشأن عدم استخدام القوة. ولذلك، لا يمكننا أن نعتبر دعوات جورجيا إلى السلام صادقة. والإجراءات التي اتخذتها السلطات الجورجية تفاقم الحالة في المنطقة، مما يؤدي إلى تأخير التوصل إلى حل للمشكلة الحقيقية للاجئين وتقويض الثقة فيما بين الأطراف. واليوم، ينبغي أن نناقش التعايش السلمي في المنطقة، مع مراعاة الواقع الجغرافي السياسي اليوم. وترى جورجيا أن الوقت قد حان لنختار إجراء مناقشة بناءة للمسائل الإنسانية، بدلا من الهجمات الخرقاء التي لا أساس لها على سوخومي وتسخينفالي في المحافل الدولية.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة غير موضوعي ويسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية الضيقة لطرف واحد في النزاع. ولا يمكننا من تطبيع الحالة في المنطقة، ولن يؤدي إلى إقامة الاتصال أو المساعدة في بناء علاقات حسن الجوار بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، وهو عنصر أساسي لحل مشكلة اللاجئين التي ذكرها الكثيرون اليوم.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد الاتحاد الروسي يدعو إلى التصويت ضد مشروع القرار A/72/L.55، وسيصوت معارضا له. وندعو الوفود الأخرى التي لا تريد أن ترى تسييس عمل الجمعية العامة إلى عدم تأييد تلك المبادرة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة تاييدا كاملا مشروع القرار A/72/L.55، المعروض علينا اليوم. وتؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، بصرف النظر عن أصلهم الإثني. وهذه مسألة إنسانية تتعلق بحقوق الإنسان ولا ينبغي ربطها بالعمليات السياسية الأوسع نطاقا.

وهناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا المسجلين في جورجيا. ويعيش العديد منهم في ظروف صعبة وهشة. ومن المهم أن توجه الجمعية العامة رسالة مفادها أنها لم تنس هؤلاء الناس وأنها ستواصل الدعوة إلى عودتهم إلى ديارهم. وفي الواقع، قد تزداد أهمية القيام بذلك مع مرور الأعوام. ولذلك ستصوت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار اليوم. ونشجع الآخرين كافة على الحذو نفس الحذو.

وبصورة أعم، ترحب المملكة المتحدة بعمل حكومة جورجيا العمل للمساعدة في تحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا، وتسرها التقارير المنتظمة لكل من حكومة جورجيا وأمين المظالم الجورجي التي توثق حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ومن المهم أن تنفذ التشريعات الوطنية والدولية على نحو فعال للإسهام في الجهود الرامية إلى مساعدة وحماية أرواح الأشخاص المشردين داخليا. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف استمرار أنشطة إقامة الحدود على خطوط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهي عائق مباشر أمام عودة الجورجيين المشردين داخليا إلى ديارهم. ويحدونا الأمل في أن تستخدم جميع الأطراف المناقشات الدولية في جنيف باعتبارها المنتدى لمناقشة المسائل الإنسانية وإحراز التقدم بشأنها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/72/L.55، المعنون ”حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا والجمهورية التشيكية الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا،، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس،، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون،، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، بوروندي، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب السودان، السودان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورواندا، وزامبيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، والنيجر، والهند

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ٨١ صوتا، مقابل ١٦، وامتناع ٦٢ عضوا عن التصويت (القرار ٧٢/٢٨٠).

[بعد ذلك، أبلغ وفد الجمهورية العربية السورية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا.]

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة لبيانات تعليل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة شيلو (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لتحسين سبل كسب العيش والحالة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المشردين داخليا. وتجد إسرائيل ما يشجعها في المناقشات البناءة في سياق الفريق العامل الثاني لمباحثات جنيف الدولية، التي أدت إلى أنشطة ملموسة بشأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحماية البيئية.

كما نرحب ببرنامج جورجيا للمشاركة من خلال التعاون، والذي يهدف إلى بناء الثقة بين المجتمعات المنقسمة.

وتدعم إسرائيل روح المصالحة من خلال الحوار المباشر الذي تنهض به الحكومة الجورجية وتودّ أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على دعمها للسلامة الإقليمية لجورجيا واعترافها بها. ونكرر موقفنا الراسخ بأن الطريق إلى حل النزاعات الطويلة الأمد يمرّ عبر نهج تفاوضي متفق عليه بصورة متبادلة، لا عبر اتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): على مرّ السنين، امتنعت البرازيل باستمرار عن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وذلك لأننا نرى أن هذه التصويتات قد تحكم مسبقا على النظر في المسائل الحساسة أو تُؤثّر عليه، وهي مسائل ينبغي حلها عن طريق المفاوضات ذات الصلة في جنيف.

وتعترف البرازيل بالسلامة الإقليمية لجورجيا، وتأمل في إمكانية حل نزاعها مع الاتحاد الروسي في أقرب وقت ممكن بالطرق السلمية ومن خلال الحوار. ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى إيجاد حلول دائمة لحالة المشردين داخلياً واللاجئين من أجل تهيئة الظروف السياسية التي يمكن أن تتيح لهم العودة الآمنة وتبدّد المخاوف من العودة إلى النزاع. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون واعتماد تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت. بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نستمع الآن إلى بقية المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد أخينجانوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/72/815).

إن جلسة اليوم هي فرصة هامة أخرى لمناقشة تنفيذ التزاماتنا المشتركة التي ستشكّل مسارنا للعمل من أجل القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية، الذي هو أبعد ما يكون عن الاستئصال وما زال يؤثر على العديد من الدول الأعضاء والناس والاقتصادات ونسيج المجتمع ذاته. ولهذا السبب، أقرّت الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠)، بما في ذلك تحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ العلاجي بحلول عام ٢٠٢٠. وكازاخستان ملتزمة التزاماً تاماً بهذا الهدف من خلال العديد من البرامج والخدمات الوطنية، التي يسرني أن أقدمها بإيجاز. وستنشر النسخة الكاملة من بياننا الوطني على شبكة الإنترنت.

تطبق كازاخستان نهجاً متعدد الأبعاد في خططها الوطنية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وحتى الآن، قدّمت حكومة كازاخستان أكثر من ٨١ في المائة من التمويل اللازم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وفي الوقت نفسه، نتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية، لأنها تمثل كل شريحة من شرائح المجتمع، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً. وقد خفضنا إلى حد كبير تكلفة الأدوية، بما في ذلك عن طريق شرائها عبر الآليات المعترف بها دولياً، ونتقدم بخالص الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على دعمهما المتواصل.

وفي إطار الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، توفر كازاخستان خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية للجميع. وقد انضممنا أيضاً إلى المبادرة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن تسريع وتيرة العمل في المدن الكبرى. وفي كل عام، يخضع أكثر من مليوني شخص لاختبارات الكشف عن الإصابة بالفيروس مجاناً، ويعرف أكثر من ٨٠ في المائة من المصابين بالفيروس وضعهم. ووفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية، اعتمدت كازاخستان استراتيجية الاختبار والعلاج. وشهدنا تحسناً كبيراً في نوعية حياة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وانخفض معدل الوفيات جراء الإيدز من ١٦,١ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٦ في المائة في ٢٠١٧. ويتمثّل أحد مجالات التركيز الرئيسية في منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، مما أدى إلى انخفاض كبير في انتقال العدوى قبل الولادة، من ٨,٤ في المائة إلى ١,٩ في المائة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا في هذا العام ثلاثة أهداف طموحة، وهي أن نكفل أن يعرف أكثر من ٨٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وضعهم، وأن يتلقّى ٧٠ في المائة منهم العلاج وأن تكون نسبة ٧٠ في المائة من هذه العلاجات فعالة. كما نضمن حصول جميع المواطنين، دون استثناء، على خدمات طبية ذات نوعية جيدة. وتتقيد كازاخستان بمبادئ آداب مهنة الطب التي يُبذل بموجبها كل جهد ممكن لمنع الوصم والتمييز. وبالمثل، لا يُمنَعُ الأجانبُ المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من دخول

كازاخستان والبقاء فيها ولهم الحق في تلقي المساعدة الطبية في إطار خطة التأمين الصحي الاجتماعي الإلزامية. وبفضل هذه التدابير العلاجية والاستباقية من جانب حكومتنا، يصنّف المنتدى الاقتصادي العالمي كازاخستان في مجموعة البلدان التي ينخفض فيها معدل الإصابة في الفئة العمرية بين ١٥ إلى ٤٩ عاماً، والذي لا يتجاوز في حالتنا ٠,٢ في المائة.

في الختام، أود أن أؤكد أن كازاخستان ملتزمة بتحقيق الأهداف المحددة. والتمسك بتلك الأهداف في السنوات المقبلة ومواصلة السعي إلى تحقيقها أمر بالغ الأهمية من أجل القضاء التام على الوباء. وإلى جانب الرؤى العالمية والقطرية، ينبغي لنا اعتماد نهج إقليمي، بما أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية لا يعترف بالحدود. لذا، فإن أكثر الطرق عملية للقضاء عليه هي بضمان صوغ البلدان المتجاورة لسياسات يعزز بعضها بعضاً وعملها على تنفيذها. وفي هذا السياق، لا يمكننا أن نقلل من أهمية الدور التنسيقي للأمم المتحدة على أرض الواقع، والذي يستلزم تطبيق نهج توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي أيضاً. ويمكن إثبات أن هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها عندما نعلم أن أحداً لم يتخلف عن الركب وما دام جميع أصحاب المصلحة – نظام الرعاية الصحية العامة والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والناشطون والمنظمات الدولية والعلماء والخبراء والسياسيون ورجال الأعمال وغيرهم – يعملون معاً بعزم.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تقدّر بيلاروس تقديراً كبيراً الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجهودنا الوطنية الرامية إلى الوقاية من الفيروس/الإيدز وعلاجه. ورؤيتنا لمكافحة هذه الآفة واضحة ومحددة في الوثائق البرنامجية لدولتنا.

وهذا يعني أولاً وقبل كل شيء منع انتشار الفيروس. وقد تمكنت بيلاروس من احتواء الوباء. ويبلغ معدّل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدينا ٢٥ شخصاً من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو من أدنى المعدلات في العالم. وترتبط الإصابة بالفيروس في المقام الأول بمسائل من قبيل أسلوب الحياة والمخدرات. وتؤثّر عواقب الإصابة بالفيروس على فئات وأسر محددة، وهي في أسوأ أحوالها عندما يصاب به الأطفال الأبرياء تماماً. ولذا، يتطلّب التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه اهتماماً ليس من جانب العاملين في مجال الرعاية الصحية وحسب، بل من جميع فئات المجتمع. وغني عن القول إن أنماط الحياة الصحية والحد من عوامل الخطر أمور أساسية للنجاح. وتركّز حكومة بيلاروس على تنسيق العمل بين كيانات دولتنا في مجالات التعليم والحماية الاجتماعية والطب وإنفاذ القانون. ونعمل بنشاط على إشراك شركاء من غير الدول في هذا العمل، بما في ذلك المنظمات الاجتماعية والدينية.

ثانياً، نرى أن مهمتنا تتمثّل في أن نكفل تلقي المصابين بالمرض في بيلاروس – وعددهم، وفقاً لبيانات وزارة الصحة، حوالي ١٥ ٠٠٠، وهو أقل من ٠,٢ في المائة من مجموع السكان – للعلاج والدعم الاجتماعي اللذين يحتاجون إليهما لكي يعيشوا مدة أطول ويعيلوا أطفالهم ويسهموا في تنمية البلد.

ونولي رعاية الأطفال أهمية قصوى، وهي مجال قطعت فيه بيلاروس شوطا طويلا. فعلى سبيل المثال، أكدت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٦ النجاح الذي حققناه في منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات المصابات إلى أطفالهن. ولم يعد هذا شاغلا رئيسيا لنا، وتركز الرعاية الصحية والمجتمع بأسره الآن على منع أي خطر محتمل لإصابة الأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية. ونحن ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفوائد التي نجنيها من خبرته الدولية المستمرة في جميع هذه المجالات. ونعرب

عن رغبتنا في التعاون النشط مع البرنامج المشترك سواء في المحافل المتعددة الأطراف أو على الصعيد الثنائي.

وعقدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بدعم من البرنامج المشترك ومنظمة الصحة العالمية، اجتماعا إقليميا في مينسك بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، بمشاركة ١٢ بلدا من البلدان الإقليمية والمنظمات الدولية والحكومية. ونعتزم مواصلة تعاوننا في ذلك المجال. وقد كانت مشاركة مجموعة كبيرة من الدول التي تواجه مشاكل مماثلة في مجالي الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أحداث كهذه واعدة وستكون مفيدة لنا جميعا. ونعرب عن تقديرنا العميق للمساعدة التي قدمها البرنامج المشترك في حشد التمويل من الجهات المانحة الدولية، وخاصة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وننظر في المزيد من التعاون البناء في ذلك المجال. وما تزال بيلاروس ملتزمة بتنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واستراتيجية البرنامج المشترك المتعلقة بالأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ التي اعتمدت في نيويورك في عام ٢٠١٦. وقد أُدمجت المبادئ التوجيهية لتدابير التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية في برنامج بيلاروس الوطني للوقاية من الفيروس.

ووفر بلدنا خدمة الاختبار الذاتي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وشرع في بيع تلك الاختبارات عبر الصيدليات في العام الماضي. ونواصل العمل على إنشاء نظام وطني مستدام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وزدنا حجم الإنفاق الحكومي في هذا المجال بما يزيد على ثلاثة أضعاف في غضون السنوات العشر الماضية. وبموجب البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٦ -٢٠٢٠ فإنه يجب الحصول على ما يربو على ٧٠ في المائة من الأموال لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من مصادر داخلية، أي من الدولة والميزانيات المحلية على السواء. وبفضل تخفيض أسعار العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، ازداد حجم التمويل الحكومي لتلك العلاجات في عام ٢٠١٨ بمعدل ثلاثة أضعاف تقريبا بالمقارنة إلى عام ٢٠١٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت وزارة الصحة في بيلاروس مرسوما زاد كثيرا من فرص المواطنين المصابين بالفيروس في تبني الأطفال أو كفالتهم. ويمثل ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام حيث ساعد توفر العلاج الشامل في بلدنا على الحد من الحمل الفيروسي إلى المستوى الذي لم يعد البشر قادرين على نشر الفيروس.

وفي ١ آذار/مارس الذي يصادف يوم الانعدام التام للتمييز، نظمت وزارتا الخارجية والصحة في بلدنا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك، حدثا تشاركيا رئيسيا يرمي إلى تعزيز الدعم الآمن والفعال للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين أعضاء في البرلمان وممثلون للأجهزة الحكومية والسلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتمثل الهدف الرئيسي لذلك الحدث في لفت الانتباه إلى المشاكل التي يواجهها المصابون بالفيروس من حيث العلاج الطبي والتغلب على التصرفات النمطية تجاههم ومنع التمييز ضدهم. وما تزال بيلاروس ملتزمة بزيادة وضمان استدامة برامج الحد من الضرر، وهي على استعداد لتبادل خبرتها الوطنية في التغلب على وباء الفيروس.

وختاما، أود أن أؤكد للجمعية دعم بيلاروس لقيادة الأمم المتحدة والبرنامج المشترك، بصفتها شريكا موثوقا به في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيدة مونوكو (ليسوتو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حكومة مملكة ليسوتو. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل كينيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتنزانيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/72/PV.94).

ونلاحظ مع الشعور بالقلق، أن ليسوتو تسجل أعلى معدلات الإصابة بالفيروس على نطاق العالم وثاني أعلى معدل انتشار للمرض، حيث يزيد فيها عدد المصابين على ٣٣٠ ٠٠٠ مصاب في حين تسجل ١٣ ٠٠٠ حالة إصابة جديدة وسط البالغين سنويا وفقا لاستقصاءات أسرية شاملة لعدة قطاعات على الصعيد الوطني كان قد أجراها مركز تقييم الأثر السكاني لفيروس نقص المناعة البشرية في ليسوتو خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأود أن أشير إلى أن ليسوتو قد حققت طفرات هائلة في مكافحة الإيدز. وبلغت نسبة نجاح الخطوات التي اتخذتها لزيادة إدماج علاجات فيروس الإيدز وغيرها من الخدمات الصحية، بما في ذلك علاجات السل وسرطان عنق الرحم والأمراض غير المعدية والصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل ٦٧ في المائة من تمكين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الحصول على الأدوية المنقذة للحياة. ووضعنا استراتيجيات أيضا لزيادة فرص الحصول على خدمات الوقاية والعلاج من الفيروس والحد من التمييز ضد المصابين به. وفي عام ٢٠١٦ اعتمدت ليسوتو استراتيجية للاختبار والعلاج أدت إلى زيادة سريعة في عدد المختبرين والمسجلين لتلقي العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وأعطت الحكومة أولوية أيضا للتغطية الصحية الشاملة مع التركيز على الوصول إلى نسبة ٥٠ في المائة من الفقراء والفئات المجتمعية المحرومة من الخدمات الشاملة.

وفي الوقت نفسه، تتسق خطتنا الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تماما مع التزامات المسار السريع والرؤية التي تضمّنها الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الصادر عن الجمعية العامة، ونتوقع البدء فيه في آب/أغسطس. وتهدف الخطة الجديدة إلى تسريع الاستجابة الوطنية بغية الحد من الوفيات والإصابات الجديدة، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة على نحو أفضل تنسيقا وتمويلا.

ووضعت وزارة الصحة في بلدنا أيضا خطة استراتيجية لضمان إدماج مختلف البرامج، فضلا عن وضع سياسات تدريجية ونُهج مبتكرة لسد الثغرات التي حددها تقييم أثر فيروس نقص المناعة البشرية. ووضعنا، تحقيقا لتلك الغاية، خطة لتسريع الجهود تشمل استراتيجيات محددة للاختبارات وسوف يوسع نطاقها جغرافيا في المواقع ذات الكثافة السكانية الكبيرة في جميع المقاطعات بهدف تحقيق التغطية العلاجية بنسبة ٩٠ في المائة لجميع الفئات العمرية ولكلا الجنسين والفئات الفرعية الأخرى بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، زاد تعزيز وتسريع البنى التحتية والقدرة على إجراء اختبارات الحمل الفيروسي من ١١ ٠٠٠ إلى ٢٥١ ٠٠٠ اختبار سنويا.

أخيرا وليس آخرا، شرعت وزارة التعليم والتدريب في تنفيذ مناهج التثقيف الجنسي الشامل في المدارس الابتدائية والصفوف الدنيا في المدارس الثانوية. وأُحرز تقدم كبير أيضا في تحقيق أهداف المسار السريع عبر استجابة محورها الإنسان، وفي تحقيق الأهداف العلاجية ذات الصلة بالهدف ٩٠-٩٠-٩٠ حيث أحرزت ليسوتو تقدما كبيرا لبلوغ المستوى ٧٧-٩٠-٨٨ الذي يشير إلى زيادة حجم التغطية المتعلقة بالخدمات.

ووفقا لهذه النتائج، نعتقد أن البلد يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. وتشمل حاليا التغطية العلاجية بمضادات فيروسات النسخ العكسي ٦٧ في المائة مقابل ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٤، بينما تبلغ نسبة كبح الحمل الفيروسي على صعيد السكان ٦٧,٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن التركيبة الوقائية المتباينة، بما في ذلك مجموعات الخدمات الأساسية، قد وضعت لكل فئة من الفئات السكانية ذات الأولوية. وأُعتُمد عددٌ من التدخلات المبتكرة ونماذج تقديم الخدمات لتغيير الحالة

الراهنة لكي تتلاءم أيضا مع زيادة الحصول على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية.

وتظهر العيادات الخاصة بالذكور ومراكز المراهقين التي أُنشئت في أواسط عام ٢٠١٧ للوصول إلى الرجال والشباب على التوالي إقبالا كبيرا عليها، وحققت نتائج طيبة. وتوفر هذه المرافق المتكاملة إلى خدمات لمرتاديها تتسم بالود نحوهم، بما في ذلك الكشف عن السرطان، في مركز واحد يشمل جميع الخدمات. ويقدم الشباب الخدمات للشباب، والرجال للرجال مع تحقيق نتائج ملحوظة، بما في ذلك زيادة الإقبال عليها وزيادة التسجيل وتحسن الالتزام. لقد زاد الإقبال على العيادات من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخص شهريا في عام ٢٠١٧ إلى ما يتراوح من ١ ٣٠٠ إلى ١ ٥٠٠ شخص شهريا في هذا العام.

ولم تكن هذه الإنجازات ممكنة لولا الدعم القوي والشراكة مع الجهات الشريكة لنا، مثل خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، من بين جهود أخرى. ونود أن ننوه مع الامتنان بالدعم التقني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة المشترك في الآونة الأخيرة لإنشاء غرفة عمليات فيروس نقص المناعة البشرية والصحة، مما يعزز المساءلة والشفافية. ونحن ممتنون أيضا لحكومة الولايات المتحدة على السخاء والاستثمار الكبيرين من خلال التمويل وتقديم الدعم التقني من خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز.

وعلى الرغم من التقدم الجدير بالثناء، لاتزال ليسوتو تواجه تحديات، من قبيل أن المراهقات والشابات لا يزلن الأكثر تعرضا للإصابة، مع ارتفاع معدلات الإصابات الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال هناك حاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى توفير الخدمات المصممة خصيصا للحق في الحصول على معالجة فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات المخاطر وأوجه الضعف، بما في ذلك معالجة الأسباب الأساسية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن حكومة مملكة ليسوتو ملتزمة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك عزمها على اتباع المسار السريع والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف نسعى إلى مواصلة البحث عن حلول لهذه التحديات بالشراكة مع شركائنا في التنمية لضمان ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

السيد دزونزي (ملاوي): قبل أن أقرأ البيان الذي أعددته، أود أن أنضم إلى الدول الأعضاء التي أعربت عن القلق في الفترة الصباحية إزاء انخفاض مستوى الحضور في هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وآمل ألا يعني ذلك التوجه ومفاده أنّ ”هذه مشكلتكم وليست مشكلتنا“، لأن هذا التوجه هو الذي جمعنا هنا في المقام الأول.

أود بداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي والبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كينيا وتنزانيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على التوالي (انظر A/72/PV.94).

من دواعي عظيم الشرف والامتياز لي أن أكون هنا اليوم لأتشاطر مع الجمعية العامة النجاحات التي حققتها ملاوي والتحديات التي تواجهها في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦. ملاوي من بين أكثر البلدان المثقلة بعبء فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي. إذ يقدر أن هناك ١,١ مليون شخص من أصل ١٧ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. لقد قام بلدي، في عام ٢٠١٥، بمواءمة خطته الوطنية الاستراتيجية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مع الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ الطموحة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، باعتبار ذلك خطوة حاسمة نحو القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. إن حكومة وشعب ملاوي إذ استمدا الجرأة من إعلان الالتزام لعام ٢٠١٦ اتخذا عددا من الخطوات الهامة للتعجيل في تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ وحققا تدريجيا حتى أيار /مايو ٨٨-٨٤-٨٦ من تلك الأهداف.

خلال فترة السنتين الأخيرتين، حقق التصدي على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تقدما كبيرا. وحكومة ملاوي إذ تسلم بالتحديات أمام بلوغ أول ٩٠، وضعت سياسة جديدة بشأن الاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية والمساعدة الطوعية وإبلاغ الشريك؛ وقامت في الوقت نفسه بزيادة استهداف اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية الضعيفة. وبدعم من خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، أنشأنا الإطار الخاص للعاملين في مجال الرعاية الصحية لإجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، ونسعى إلى زيادة تفهمنا للمصابين به. وبناء على ذلك، أجريت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحدهما اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية لما مجموعه ٨٩٢ ٢٢٤ ٧ اختبارا، وكان من بينها ٨٥٤ ٢٨٦ حالة إيجابية، أي ٤ في المائة. وبالمثل، ومع بدء الاختبار والشروع في سياسة علاج فيروس نقص المناعة البشرية، لدينا الآن أكثر من ٠٠٠ ٧٥٠ حالة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تم في ٧٠ في المائة منها كبح جماح الفيروس. ونعتقد أنه بالبدء بخطة المعالجة بعقار دولوتغرافير، فإنّ عددا أكبر من الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات النسخ العكسي سوف يحققون مستويات الكبح الفيروسي إلى مستويات لا يمكن كشفها، مما يشكل إنجازا رئيسيا في كيفية تعاملنا مع فيروس نقص المناعة البشرية في ملاوي.

إنّ البيئة القانونية والسياساتية في غاية الأهمية في الاستجابة الوطنية الفعالة للإيدز القائمة على حقوق الإنسان لقد سنت الحكومة في الآونة الأخيرة قانونا وطنيا جديدا للوقاية وإدارة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ويسعى هذا القانون إلى ضمان خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة جميع المصابين به في ملاوي في بيئة خالية من الوصم والتمييز. وأود أن أعرب عن امتناني للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مشاركته الشخصية في هذه العملية، مما يضمن تماشي القانون الجديد مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون النموذجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

بالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق البلد استراتيجية وطنية جديدة بشأن الواقي الذكري وإرشادات تتعلق بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق البلد استراتيجية وطنية جديدة بشأن الواقي الذكري وإرشادات تتعلق بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. لقد نقحنا أيضا الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وفقا لخارطة طريق وأهداف التحالف العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وننظر الآن في وضع خطة تنفيذية لتوجيه أنشطة الوقاية في سياق الاستراتيجية.

وأخيرا، وضعنا أيضا استراتيجية وطنية جديدة للمراهقات والشابات في جميع قطاعات الحكومة للحد من تعرض المراهقات والشابات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة المتعلقة بالثقافة. ولدي اعتقاد راسخ، في أعقاب تلك الإنجازات، أن ملاوي في طريقها إلى تحقيق غايات المسار السريع للهدف ٩٠-٩٠-٩٠ وإعلان الالتزام لعام ٢٠١٦.

تولي الرئاسة، نائب الرئيس، السيد سالا رازي (أفغانستان).

وبينما نحتفل بهذه النجاحات، تجدر الإشارة إلى أن العديد من التحديات لا تزال قائمة في جهودنا الجماعية الرامية إلى القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة في كل من ملاوي والعديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وكما هو مبين بوضوح في التقرير بشأن نقاط الضعف الذي أصدره في العام الماضي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن إمكانية إجراء فحص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والحصول على خدمات العلاج في أوساط الفتيان والرجال منخفضة بصورة غير متناسبة. ولا يزال الوصم والتمييز ضد الفئات السكانية الرئيسية والفئات السكانية الضعيفة متفشيين في كثير من المجتمعات المحلية.

وعلاوة على ذلك، فإن الموارد المالية المتضائلة التي لا يمكن التنبؤ بها المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، إلى جانب تقلص مشاركة المجتمع المدني، قد أدت إلى استثمارات محدودة في مجال الاتصال المتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي، وهو أمر بالغ الأهمية لتخفيض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في إعلان الالتزام لعام ٢٠١٦. إن كفالة أن نتمكن فعلا من قطع الشوط الأخير للوصول إلى المرضى غير المكتشفة إصابتهم ستتطلب تفكيرا جديدا، وليس مجرد المزيد من نفس التفكير.

ومع الاقرار بالمساهمة الهائلة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز ومنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة الوطنية للإيدز، فإن المزيد من الاستثمار والجهود مطلوبٌ لتعزيز توليد البيانات وإدارة المعارف للتدخلات غير البيولوجية الطبية. إن التصدي لتلك التحديات سيسرّع بشكل كبير جهود ملاوي الرامية إلى تحقيق غايات الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ على المسار السريع وإعلان الالتزام لعام ٢٠١٦.

وقد أسفر الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عن نتائج كبيرة في الماضي. ويمكن الزعم أن إعلان عام ٢٠١٦ كان أحد التزامات المجتمع الدولي الأكثر جرأة لكنه قابل للتحقيق. وبروح من التضامن العالمي والمسؤولية المشتركة والمساءلة، يجب علينا المضي قدما في تجديد الالتزام والعزم على القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة، بحلول ٢٠٣٠. إنَّ وقت العمل هو الآن.

السيد لوي (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بالتقرير الكامل والشامل للأمين العام (A/72/815)، المعنون بحق، المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“. كما يرحب وفد هايتي بالمبادرة الجديرة بالثناء التي أطلقتها الجمعية العامة بأن نظمت بمحض ولايتها هذه الجلسة العامة للنظر في تقرير الأمين العام في ضوء الآليات التي وضعت لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانات السياسية ذات الصلة.

ونحن في منتصف الفترة نحو الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ في سياق استراتيجية تسريع الاستجابة، نلاحظ بالتأكيد إحراز تقدم كبير في الجهود الجماعية والفردية للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زال هذا المرض موجودا ويشكل أحد الشواغل الرئيسية لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك إمكانية القضاء على انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، واتباع نهج تجاه الوقاية من الفيروس يحترم ويحمي حقوق الناس الأكثر ضعفا، وكذلك التعامل مع الوصم والتمييز، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين،

والفقر، وانعدام الأمن الغذائي وغيرها من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وبغية معالجة هذه الشواغل على نحو فعال، يتعين علينا اتخاذ خطوات ملموسة للاستفادة دون تأخير من التقنيات الجديدة لفحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتركيبات علاجه التي تم تطويرها حتى الآن، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفا.

ويرى وفد بلدي أن من المناسب إبداء الملاحظات التالية على الصعيد الوطني. تعاني هايتي، على غرار العديد من البلدان، من انتشار وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مع تداعيات هائلة على الاقتصاد والمؤسسات والأسر والأفراد، دون ترك أي قطاع أو طبقة اجتماعية بلا ضرر. ومع ذلك، واستنادا إلى أحدث الدراسة الاستقصائية الصحية الديموغرافية في عام ٢٠١٧، تمكنت هايتي من تخفيض معدل الانتشار المصلي بين عموم الفئة السكانية التي يبلغ عمر أفرادها من ١٥ إلى ٤٩ عاما، من ٢,٢ في المائة إلى ٢ في المائة. ويقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية حاليا بـ ١٥٤ ١٤٧ شخصا.

إن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال تمثل أولوية بالنسبة لحكومة جمهورية هايتي، وهذا هو السبب في أن الحكومة وشركاءها الإنمائيين والمجتمع المدني قد قطعوا التزاما قويا بتنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، تم إحراز بعض التقدم منذ الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بما في ذلك وضع خطة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣؛ واعتماد التنفيذ الفوري لاستراتيجية الفحص والعلاج، الأمر الذي يسّر إمكانية الحصول على العلاج؛ وحتى اليوم، معرفة ٨٦ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بأنهم مصابون، وهذه أول غاية من غايات الهدف ٩٠-٩٠-٩٠؛ وإعطاء ١٠٨ ٠٠٠ أشخاص من المصابين علاجا مضادا للفيروسات العكوسة، وهو ما يمثل ٨٥ في المائة من الغاية الثانية للهدف ٩٠-٩٠-٩٠؛ وتوصُّل ٦٥ في المائة من المصابين الخاضعين للعلاج بالفعل إلى كبت الحمل الفيروسي.

ونلاحظ أيضا اعتماد عدد من السياسات والوثائق الاستراتيجية لتيسير التنفيذ، في جملة أمور، التدخلات في حالات الأشخاص المعرضين للخطر، وتفويض المهام واستراتيجية مجتمعية حيث تم إعداد أخصائيين صحيين متعددي الأغراض على صعيد المجتمعات المحلية.

إضافة إلى ذلك، عقدت الحكومة الهايتية العزم على القضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٢٠. وأجري لأكثر من ٨٠ في المائة من النساء الحوامل اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية ويتلقى ٩٠ في المائة ممن تبين إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي.

وأود أيضا الإشارة إلى أن حكومتي ملتزمة بالحد من عدد الإصابات الجديدة، وبالتالي، أعطت الأولوية للوقاية والعلاج، وتحديدا للمشتغلين بالجنس والمراهقين والشابات والفتيات، بينما نواصل التعجيل بتنفيذ برنامج الاختبار والعلاج.

ونواجه أيضا تحديات رئيسية، بما في ذلك القدرة على حشد الموارد المحلية الكافية وتحسين التنسيق من أجل تفادي ازدواجية الدعم من الجهات المانحة؛ ودعم القطاع الخاص لزيادة الاستثمار الوطني والاستدامة، وتنفيذ السياسات والإجراءات الملموسة والقابلة للقياس والفعالة الرامية إلى معالجة التمييز المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما ضد الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة: وهم الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والتزام المرضى بنظم العلاج وإدارتها وما إلى ذلك.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بالتوصيات الخمس الواردة في تقرير الأمين العام التي تقدم معلومات عن تشخيص وباء الإيدز والوقاية منه وعلاجه بطريقة ملائمة. إن وفد هايتي يؤيد تأييدا كاملا تلك التوصيات، ويأمل في ألا تكون آمالا زائفة، بل أن تتبعها إجراءات ملموسة تهدف إلى التنفيذ الفعال للالتزامات العشر الواردة في إعلان عام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تسريع الاستجابة العالمية الفعالة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على المرض بحلول عام ٢٠٣٠.

وبغية التصدي لتلك التحديات، فإن حكومة هايتي تجدد التزامها وتصميمها القويين بالوفاء بأهداف ٢٠٢٠ والقضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحكومة الهايتية، مع الشركاء الوطنيين والدوليين، اعتمدت مؤخرا أهداف ٩٥-٩٥-٩٥ بحلول ٢٠٢٠ لتحقيق أهداف ٢٠٣٠ في وقت مبكر.

وختاما، سعيا للتعجيل بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بهدف الحد من الإصابات الجديدة بـ ٧٥ في المائة، التزمت هايتي بالانضمام إلى تحالف البلدان الملتزمة بتنفيذ خريطة طريق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٢٠. إن خريطة الطريق تركز على البلدان التي يرتفع فيها عدد الإصابات الجديدة فيما بين المراهقين والشباب.

السيدة باكوراموتسا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد هذا الاجتماع بعد عامين على اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“ (A/72/815).

ورواندا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كينيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/72/PV.94).

في منتصف المدة لمرحلة المسار السريع للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، من الجدير بالثناء أن نلاحظ أنه قد أحرز تقدم كبير على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالالتزامات الواردة في الإعلانين السياسيين لعام ٢٠١٦. ومع ذلك، لا تزال التحديات التي تواجه الاستجابات العالمية لوباء الإيدز كبيرة ومستمرة وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في إيجاد حلول عالمية للتحديات العالمية والعراقيل التي تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا النهائي.

ظل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في رواندا مستقرا عند معدل ٣ في المائة من بين السكان البالغين على مدى العقد الماضي مع إصابة ١,٢٨ من بين كل ١ ٠٠٠ شخص بفيروس نقص المناعة البشرية. ورواندا على الطريق صوب تحقيق الأهداف العلاجية ٩٠-٩٠-٩٠ الواردة في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٢٠ وتستعد للوفاء بأهداف ٩٥-٩٥-٩٥ لاستراتيجية المسار السريع للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أجريت اختبارات لـ ٨٨ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وهم على علم بحالتهم، تمشيا مع الهدف الطموح لمعرفة ٩٠ في المائة من المصابين بالفيروس بأنهم مصابون.

ووفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية، اعتمدت رواندا استراتيجيات مختلفة ساهمت في تحقيق إنجازات فيما يتعلق بحصول مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وتشمل هذه الاستراتيجيات استراتيجية علاج الجميع، التي تهدف إلى توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لجميع الأشخاص الذين ثبت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية، ونموذج متمايز لتقديم الخدمات

يهدف إلى تقليل تواتر زيارات المرضى إلى المرافق الصحية، ومواءمة الخدمات المقدمة إلى العملاء وتقليل العبء على مقدمي الرعاية الصحية.

إن كفالة صحة السكان تشكل أولوية قصوى لرواندا، وهو ما يتماشى مع تنفيذ الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه التحديد، في هذا السياق، الغاية ٣-٣ من خطة التنمية المستدامة.

ونرحب بتوصية الأمين العام بالتعجيل بالجهود الرامية إلى للقضاء على مرض السل وغيره من العلل والأمراض المصاحبة بسبل من بينها توسيع نطاق الخدمات المتكاملة المتمحورة حول الإنسان فيما يتعلق بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية من خلال الأنشطة التعاونية، فضلا عن تحسين الحصول على الرعاية الصحية الأولية، الأمر الذي سيعجل بالاستجابات المحددة للأمراض. وفي ذلك الصدد، ألحقت رواندا أكثر من ٩٠ في المائة من المواطنين بنظام التأمين الصحي من خلال سياستها للتغطية الصحية للجميع. ومن خلال الجمع بين التأمين الصحي على صعيد المجتمعات المحلية والعاملين في مجال الصحة المجتمعية والشركاء العالميين والمحليين المتفانيين، تمكن مواطنو رواندا من الحصول على الخدمات الصحية الأولية بأعداد أكبر من ذي قبل بسبب تيسر الحصول على الرعاية والأدوية. وقد أتاح الحصول على الرعاية الصحية لرواندا تسجيل ٩١ في المائة من المرضى لتلقي العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لكبت الحمل الفيروسي. ومراعاة لذلك الهدف، وضعت استراتيجيات مختلفة وسنواصل زيادة جهود كبت الحمل الفيروسي، مثل تعزيز خدمات دعم الالتزام بالعلاج المقدمة للمرضى المسجلين في خدمات فيروس نقص المناعة البشرية، في كل من المرافق الصحية وفي المجتمعات المحلية من خلال توعية الأقران، والمبادئ التوجيهية مع التركيز على النظم العلاجية ذات الآثار الجانبية الأقل.

وإضافة إلى الحصول على الرعاية الصحية، هناك حاجة واضحة إلى نهج جنساني لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتالي، فإن تعميم المساواة بين الجنسين كمجال مشترك بين القطاعات يظل هدفا ذا أولوية لرواندا.

وفي الختام، تعتقد رواندا أن العمل الجماعي نحو التحديات الرئيسية الأربعة التالية سيدعم مواصلة التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز: أولا، معالجة الثغرات المالية المحددة لضمان التنفيذ؛ ثانيا، وضع وتنفيذ نماذج مستدامة وفعالة من حيث التكلفة؛ ثالثا، إدارة سلسلة الإمداد؛ رابعا، زيادة استخدام النهج القائمة على البيانات لتحديد الإصابات الجديدة.

وتشكر رواندا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز؛ والصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، من بين شركاء آخرين، على شراكاتهم وتعاونهم المستمرين وهي لا تزال ملتزمة بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على وباء الإيدز.

السيد كافلي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/72/815).

وأود أن أستعرض الخطوات الهامة التي اتخذتها نيبال لزيادة وتكثيف خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتسريع هذه الخدمات والابتكار فيها، وللقضاء على التمييز وتحسين إدماج الخدمات المتعلقة بالفيروس مع غيرها من الخدمات الصحية ومواءمة الجهود التي نبذلها مع أهداف التنمية المستدامة.

بعد ٦ أشهر فقط من تعهد نيبال بالتزاماتها في الجمعية العامة، وضعت خطة سمتها (HIVision) ٢٠٢٠ وبدأت في تنفيذها بوصفها الخطة الاستراتيجية الوطنية للبلد للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. وهي مصممة تماماً على تحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. وبهذه الخطط، تزيد حكومة نيبال فعليا استثماراتها المحلية لمكافحة الفيروس من خلال توفير ٥٠ في المائة من العقاقير المطلوبة المضادة للفيروسات العكوسة. وسنوفر نسبة ١٠٠ في المائة من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة المنقذة للحياة بدء من السنة المالية القادمة. وقد تحوّل تركيز برامجنا في المقام الأول إلى منع الإصابات الجديدة بالإضافة إلى كشف الحالات وإدارتها عن طريق تقاسم المهام بين الحكومة والمجتمع المدني – حيث تقوم الحكومة بمهام التوعية العامة وتتولى المجتمعات المحلية التوعية الداخلية بين مكوناتها. ولمنع الانتقال الرأسي للفيروس وإبقاء الأمهات بصحة جيدة، تم توسيع نطاق خدمات اختبارات الفيروس للنساء الحوامل في جميع أنحاء البلد.

وانخفضت الإصابات الجديدة بالفيروس في نيبال بنسبة أكثر من ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٠. وهدفنا هو خفض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. واليوم، فإن ٦٣ في المائة من المصابين بالفيروس يعلمون عن إصابتهم به. وهذا لا يزال بعيداً عن الهدف المتمثل في الوصول بهذه النسبة إلى ٩٠ في المائة. ومع تنفيذ اختبارات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية بقيادة المجتمع المحلي، والذي بدأ قبل بضعة أسابيع، يُنتظر أن تبلغ النسبة المئوية لمن يعلمون بإصابتهم بالفيروس ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وعقب تنفيذ نيبال لاستراتيجية الفحص والعلاج، زاد عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة زيادة كبيرة. وبات هدفنا المتمثل في الوصول بالتغطية العلاجية إلى ٩٠ في المئة من المصابين بحلول عام ٢٠٢٠ في المتناول. وتقتضي الخطة الاستراتيجية قيام الوزارات التنفيذية بعمل منهجي ومنسق بالإضافة إلى وزارة الصحة. وينبغي أن تضطلع جميع الوزارات التنفيذية ذات الصلة بأدوارها لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشمل ذلك الحد من القابلية للتضرر والمساهمة في الرعاية والدعم وحماية حقوق الإنسان والحد من التمييز وإدماج مكافحة الفيروس في البرامج الإنمائية الخاصة بكل منها.

وتركّز نيبال أيضاً على الحد من أوجه عدم الكفاءة عن طريق إدماج خدمات فيروس نقص المناعة البشرية بشكل فعال ضمن النظام الصحي للبلد والبرامج التي تخدم مجموعات سكانية متماثلة ومتداخلة فيما يتعلق بالسل والصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأمهات والأطفال بوجه خاص. ومن الأولويات الأخرى زيادة الاستثمار في تحسين قدرة النظام المجتمعي على تحديد خدمات الرعاية والوصول إليها والتوصية بها وضمانها. ونهدف إلى تحقيق سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء التمييز ضد المصابين بالفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إننا في منتصف المدة نحو الوفاء بالتزاماتنا للمسار السريع لعام ٢٠٢٠. ونيبال واثقة من القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية بوصفه تهديداً للصحة العامة في البلد بحلول عام ٢٠٢٠.

وما حققناه حتى الآن هو ثمرة العمل المشترك بين الحكومة وشركاء التنمية – ولا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي – والقطاع الخاص وشبكات مجتمعية محددة لتحسين ومواصلة جهود التصدي للفيروس من أجل الناس وبهم، وهم الأكثر أهمية، مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وتقدر نيبال هذا الدعم والتعاون، وتتطلع إلى استمرار الشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

السيدة خين (ميانمار) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة

لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والإعلانين السياسيين اللاحقين المرتبطين به.

إن هذه جلسة شديدة الأهمية وحسنة التوقيت، لأنها تتزامن مع بلوغنا منتصف المدة المحددة للوفاء بالتزامات المسار السريع لعام ٢٠٢٠ التي تم التعهد بها في عام ٢٠١٦ للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. كما يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره (A/72/815) ويحيط علماً بالتوصيات الخمس الواردة فيه، وهي في غاية الأهمية لتحقيق هدفنا العالمي في التصدي للفيروس/الإيدز. والعالم يحرز تقدماً كبيراً نحو القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويزداد عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على العلاج، وانخفض عدد الوفيات. ومع ذلك، يشير التقرير أيضاً إلى أن التقدم المحرز في خفض الإصابات الجديدة لا يزال بطيئاً.

وبما أننا بلد ينوء بعبء فيروس نقص المناعة البشرية وأحد أكثر البلدان تضرراً في منطقة جنوب شرق آسيا، تلتزم ميانمار التزاماً كاملاً بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وللتصدي لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضعنا مكافحة الفيروس في صدارة جدول أعمال الرعاية الصحية لدينا. وتم تحديد الفيروس بوصفه أحد الأمراض ذات الأولوية في خطة الصحة الوطنية الراهنة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. كما أطلقنا الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي توفر خريطة طريق بشأن كيفية تسريع مسار التصدي للفيروس على الصعيد الوطني والقضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

ونؤيد تأييداً تاماً الفكرة التي مفادها أن تعزيز النظم الصحية وإشراك القطاع الخاص وتعبئة المجتمعات المحلية أمور بالغة الأهمية لضمان جودة ونطاق سلسلة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. إن حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، مدعومة بأطر قانونية وسياسية وعدم التسامح مطلقاً إزاء الوصم والتمييز والعنف ضد المصابين بالفيروس والإيدز، هي أيضاً أمور بالغة الأهمية في هذا الصدد. وفي سياق جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، يتم توفير الخدمات الأساسية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الوقاية من الفيروس وخدمات المشورة والفحص المتكاملة والرعاية السريرية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة وإمدادات الدم المأمونة، من بين أمور أخرى. وخضع أكثر من ١١٧ ٠٠٠ من الأشخاص المنتمين إلى الفئات السكانية الرئيسية لاختبارات فيروس نقص المناعة البشرية وباتوا يدركون وضعهم من حيث الإصابة بالفيروس في عام ٢٠١٧، وتلقى حوالي ٧٠ في المائة من المصابين به لاحقاً العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة المنقذة للحياة.

وبهدف القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٢٥، أطلقنا برامج للوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها، وأُحرز تقدم كبير في سبيل تحقيق تلك الغاية. كما تم تنفيذ الاستراتيجية المشتركة التي تربط بين البرنامجين الوطنيين المتعلقين بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية. وباتت الخدمات المتكاملة ذات الصلة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية المتكاملة متاحة الآن في جميع البلدات البالغ عددها ٣٣٠ بلدة لضمان تكثيف كشف الحالات وتحسين التوعية بالسل والفيروس والشروع فوراً في العلاج. وزاد التمويل المحلي للجهود الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على مدى السنوات الماضية. وفي السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، تم تخصيص ١٤ مليون دولار للعلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. ويقترب هذا المبلغ من مستوى المشاركة في التمويل البالغ ٢٠ في المائة، الذي حدده الصندوق العالمي. وعلى الرغم من الانخفاض الكلّي المقدّر لوباء فيروس نقص المناعة

البشرية على الصعيد الوطني، يتفاوت هذا الاتجاه بين المناطق والولايات، ولا يزال انتشار المرض مرتفعاً بين الفئات السكانية الرئيسية في ميانمار.

إن استجابتنا العالمية ليست كاملة، والإيدز لم ينته بعد. ونحن بحاجة إلى شراكات أقوى وأكثر دينامية بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى، بشأن سبل المضي قدماً. ويرى وفد بلدي أن من شأن تحسين وتعزيز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن يدعم بصورة أفضل التصدي للإيدز على الصعيد العالمي.

وأخيراً، يؤكد وفد بلدي من جديد على التزامه القوي بالقضاء على الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠ ويدعو إلى مواصلة الالتزام والدعم من الجهات المانحة الدولية من أجل تحقيق هذا الهدف، الذي لا يزال يلوح في الأفق.

السيد بايابو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا إذ نصل إلى منتصف الطريق في تنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، فقد أصبح من الضروري تقييم ما أحرزناه من تقدم، والتأكيد من جديد على التزاماتنا بمواصلة المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد أسفرت الجهود والالتزامات العالمية المتضافرة على المستوى الوطني عن تقدم ملموس في احتواء هذا الوباء. وعلى الصعيد العالمي، يتلقى الآن غالبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج، وقد انخفض عدد الوفيات بسبب الإيدز بنسبة الثلث منذ عام ٢٠١٠. ونفهم أن التحقيق الكامل للأهداف المتفق عليها بحلول عام ٢٠٢٠ يتطلب بذل المزيد من الجهود، وقبل كل شيء، الإرادة السياسية لكفالة توسيع نطاق النهج التي يقودها المجتمع المحلي وتركز على الناس لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، والإبقاء على صلة مباشرة بالرعاية والالتزام بالعلاج. ومن الأهمية بمكان التعجيل بتطبيق تركيبات للفحص والعلاج الجديد والمحسن.

وقد تمكنت الهند، التي كانت تواجه هاجس العواقب الكارثية لوباء الإيدز منذ حوالي ١٥ عاما، من التصدي له بفعالية. وقد انخفضت الوفيات بسبب الإيدز بنسبة حوالي ٥٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٧. وانخفضت الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة ٣٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وقد تم فحص ١,٦٢ مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الهند وأصبحوا على علم بإصابتهم بالفيروس، ويتلقى ١,٢ مليون شخص من المصابين بالفيروس العلاج. وبفحص ٢٠,٥ مليون سيدة حامل لفيروس نقص المناعة البشرية، تحقق نجاح كبير في احتواء انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وقد أنشأت الهند أكبر شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير اختبار الحمل الفيروسي ومراقبة المرضى الخاضعين للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وقد أنشأنا أوجه تآزر بين برامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل لتحقيق الفعالية والكفاءة للقضاء على كلا المرضين في الوقت المحدد. وقد ساعدت التدخلات المحددة الهدف القائمة على أساس التعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، مع تقديم التمويل المناسب من الحكومة، على توفير الخدمات الأساسية المنقذة لحياة السكان المتضررين.

و أدى الحصول على الأدوية المعقولة التكلفة دورا حاسما في الإنجازات التي حققتها الهند في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد كان للأدوية الجنيسة المنخفضة التكلفة التي تنتجها الصناعة الصيدلانية الهندية دور فعال في تعزيز إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية، ليس في الهند فحسب، بل في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما في البلدان النامية الأشد تضررا من هذا المرض. وتوفر الصناعة الصيدلانية

الهندية أكثر من ٨٠ في المائة من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة المستخدمة عالميا. وقد ساعد الحصول على الأدوية والقدرة على تحمل تكاليفها على إنقاذ ملايين الأرواح في جميع أنحاء العالم.

ونود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذه المناسبة على دوره القيادي في النجاح في حشد العالم ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستواصل الدروس المستفادة من هذا النموذج للصحة العامة إثراء استراتيجياتنا لمواجهة الأوبئة العالمية الأخرى والتعريف بها.

السيدة فان مونستر (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء (انظر A/72/PV.94).

كما يتوجه وفد بلدي بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل (A/72/815).

بوصفنا بلدا معروفا بنهجه العملي إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نود أن نؤكد على بعض مما نعتقد أنهاعناصر رئيسية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتشمل هذه العناصر ضرورة القيام بعمل شامل قائم على الأدلة؛ والحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والحاجة إلى اتباع نهج محوره الإنسان. وفي النهاية، فالأمر يتعلق بالناس، وينبغي أن يكونوا في صميم التصدي للإيدز.

وانطلاقا من هذا النهج، ستكون الخطوة التالية، بطبيعة الحال، هي ضرورة أن نتكلم عن الفئات السكانية الرئيسية، وهي: الشباب والنساء والفتيات والمهاجرين والسجناء ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. فهم الأكثر عرضة للإصابة. وإذا كنا نريد حقا القضاء على الوباء وألا يتخلف أحد عن الركب، يجب أن نقضي على الوصم والتمييز ضد هذه الفئات، وأن نجعل أصواتها مسموعة. ولذلك، ينبغي تمكين ممثلي تلك الفئات من المشاركة الفعالة مع صانعي السياسات والعلماء والممارسين الطبيين والسياسيين والممثلين الحكوميين. وينبغي ألا نكتفي بالكلام، بل ينبغي أن ننتقل من القول إلى الفعل، وتحرز هولندا تقدما في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، بسبب البرامج الهادفة إلى الحد من الضرر، اقترب انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين متعاطي المخدرات بالحقن في الوقت الراهن في هولندا من الصفر.

إننا في منتصف الطريق في مرحلة تنفيذ التزامات الأمم المتحدة الخاصة بنا، التي تم تحديدها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١٦. وهذا هو الوقت المناسب لتقييم ما توصلنا إليه حتى الآن وكفالة استغلال الوقت المتبقي لمواصلة تنفيذ سياسات فعالة وقائمة على الأدلة من أجل بلوغ أهدافنا. وفي نهاية المطاف، على الرغم من التقدم الجيد المحرز على الصعيد العالمي، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. إن الإيدز لم ينته بعد. ولن نتمكن من بلوغ الأهداف التي وضعناها خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هنا في نيويورك إلا من خلال العمل معا بحق وتبادل أفضل الممارسات والتعلم من البحوث العلمية.

ومن دواعي فخرنا أن نبلغ الجمعية باستضافتنا للفرصة المثالية المتمثلة في مواصلة تقييم عملنا، حيث سيعقد المؤتمر الدولي المقبل المعني بالإيدز في أمستردام من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه. وسيكون موضوعه هو ”كسر الحواجز، وبناء الجسور“. ونرحب بجميع الأعضاء في أمستردام للمشاركة والتعلم وإعادة تنشيط بعضنا البعض، حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنجاح في القضاء على وباء الإيدز.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/72/L.56)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليعرض مشروع القرار A/71/L.76.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتولى عرض مشروع القرار المتعلق باليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/L.56، باسم الدول الأربع المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، وهي الجزائر، غواتيمالا، مدغشقر، ووفد بلدي، الفلبين. ونفخر بعملنا عن كثب مع الشركاء من أجل الوصول إلى هذه اللحظة التاريخية.

لقد قامت بتقديم مشروع القرار ٣٨ وفدا، أصدقاء وشركاء من جميع مناطق العالم. ونشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة وإسهامها البناء أثناء جولات المشاورات غير الرسمية الخمس والمفاوضات الثنائية التي أجريت على مدى الأسابيع الماضية. وقد سعت الجزائر وغواتيمالا ومدغشقر والفلبين معا لاستيعاب ما أبدته وفود عديدة من آراء وشواغل وما قدمته من إسهامات واقتراحات ومدخلات أثناء المشاورات التي جرت بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

إن هدف مشروع القرار هو الاعتراف وزيادة الوعي بالصلة بين التحويلات المالية والتنمية المستدامة والاعتراف بالمساهمة الأساسية للعمال المهاجرين في رفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويتيح اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية فرصة للعمل معا كمجتمع عالمي للاعتراف بجهود الملايين من المهاجرين الذين يستخدمون التحويلات المالية لتحسين حياة أسرهم وتهيئة مستقبل مفعم بالأمل لأطفالهم.

ويعد النطاق العالمي للتحويلات المالية مثيرا للإعجاب. فقد تم تسجيل ما مجموعه ٤٦٦ بليون دولار من التحويلات المالية إلى بلدان نامية عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة بنسبة أكثر من ٨,٥ عن عام ٢٠١٦ وأكثر من ثلاثة أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية.

خلال الإطار الزمني المحدد بفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن تتجاوز التحويلات إلى البلدان النامية ما مجموعه ٦,٥ تريليون دولار.

والتحويلات أموال خاصة، يتم تحويلها عن طريق قنوات خاصة تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من دخل الأسرة للمساعدة على إعالة ٨٠٠ مليون شخص. وللتحويلات المالية أثر تحويلي على جميع أهداف التنمية المستدامة لأنها تدعم الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل، لا سيما في مجال الحد من الفقر والحصول على الخدمات الأساسية على مستوى الأسرة المعيشية ومن خلال تعزيز الاستثمارات المحلية التي يمكن أن تشجع على الأعمال الحرة وتعميم الخدمات المالية، ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية حيث توجد أعلى معدلات الفقر.

وإلى جانب التركيز على مجموع تدفقات التحويلات المالية، فإن الأهم لا يقاس بالملايين أو البلايين، ولكن بفرادى مبالغ ٢٠٠ دولار أو ٣٠٠ دولار التي ترسل إلى البلدان الأصلية بشكل منتظم ومستمر. وتمثل هذه المبالغ ٦٠ في المائة من

مجموع دخل الأسر المعيشية، وإذا تمت الاستفادة منها، يمكنها أن تحسن مستويات المعيشة في المجتمعات الأصلية للمهاجرين.

وقد أيدت هذه المبادرة أصلا الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي أعلن يوم ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية. ويسرنا أنه، من خلال اعتماد مشروع القرار A/72/L.56، سيجري الاعتراف عالميا باليوم الدولي وسيواصل الصندوق تيسير احتفال جميع أصحاب المصلحة بهذا اليوم، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية.

باسم الجزائر وغواتيمالا ومدغشقر والفلبين، أود الآن أن أطلب بكل تواضع أن تعتمد جميع الدول الأعضاء، بتوافق الآراء، مشروع القرار A/72/L.56، ”اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.56، المعنون ”اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/72/L.56: الاتحاد الروسي، أستراليا، إندونيسيا،أوروغواي، أيرلندا، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، تايلند، تيمور – ليشتي، جامايكا، جمهورية مولدوفا، ساموا، سنغافورة، السودان، الصين، غيانا، فييت نام. كندا، كوستاريكا، مصر، ملاوي، المكسيك، ميانمار، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند،الاتحاد الروسي،

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.56 (القرار ٢٨١/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات شرحا للموقف، أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باغويل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أننا انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٨١/٧٢، نغتنم هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط الهامة.

فيما يتعلق بالإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، نشدد على أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وثقيتان غير ملزمتين لا تنشئان حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي. وتقر الولايات المتحدة بخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها إطاراً عالمياً للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل نحو تحقيق السلام والرخاء العالميين. ونشيد بالدعوة إلى المسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية في خطة عام ٢٠٣٠، ونشدد على أن لجميع البلدان دوراً في تحقيق رؤيتها. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن على كل بلد أن يعمل من أجل تنفيذها تمشيا مع السياسات والأولويات الوطنية الخاصة به.

وتشدد الولايات المتحدة أيضا على أن الفقرة ١٨ من خطة عام ٢٠٣٠ تدعو البلدان إلى تنفيذ الخطة على نحو متسق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي. كما نسلط الضوء على الاعتراف المتبادل في الفقرة ٥٨ بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يحترم ولا يخل بالولايات المستقلة للعلميات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، ولا يستبق أو

يشكل سابقة لقرارات وإجراءات جارية في محافل أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الخطة لا تمثل التزاما بتوفير فرص جديدة لوصول السلع أو الخدمات إلى الأسواق. ولا يفسر مشروع القرار أيضا أو يغير أي من قرارات أو اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ونغتنم هذه الفرصة لتقديم توضيحات هامة فيما يتعلق بإعادة التأكيد على خطة عمل أديس أبابا. نلاحظ على وجه الخصوص أن الكثير من العبارات ذات الصلة بالتجارة في الوثيقة الختامية لخطة عمل أديس أبابا قد تجاوزتها الأحداث منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ وباتت غير ذات أهمية، وأن تأكيدنا مجددا على الوثيقة الختامية ولا محل لها في الأعمال والمفاوضات الجارية فيما يتعلق بالتجارة. وبعض الأحداث المتداخلة وقعت بعد بضعة أشهر من صدور الوثيقة الختامية.

إن كفالة استمرار تدفق التحويلات عن طريق القنوات المنظمة يخدم الغرض المزدوج المتمثل في منع إساءة استخدام النظام المالي من قبل الجهات الفاعلة غير المشروعة، مع توفير فرص الوصول إلى الأموال في المناطق المحتاجة. وتؤيد الولايات المتحدة التنفيذ الصارم للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من جانب جميع الولايات القضائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإنفاذ لالتزامات جهات التحويل بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التنفيذ الفعال لهذه المعايير يعزز الشفافية المالية والإدماج المالي على السواء. ومع ذلك، من غير المقبول استخدام الإشارات إلى المهاجرين والهجرة دون أي شروط. ينبغي للأمم المتحدة ألا تعترف بالهجرة غير النظامية أو غير القانونية باعتبارها مساهمة إيجابية في التنمية، لأنها تتعارض مع القوانين الوطنية. ولذلك، يجب أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن توافق الآراء بشأن هذه العبارات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف.

نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٢٨١/٧٢.

السيد كاستانيدا سولاريث (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): بوصفنا المقدم الرئيسي للقرار ٢٨١/٧٢، الذي يحدد ١٦ حزيران/يونيه يوما دوليا للتحويلات المالية العائلية، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في عملية المشاورات. تسلم النتيجة القائمة على توافق الآراء بأن التحويلات المالية العائلية تساهم في التنمية المستدامة لشعوبنا.

يمكن أن تسهم التحويلات في الحد من فقر الأسر المعيشية في المجتمعات المحلية الأصلية للمهاجرين، وعلى نحو أوسع تسهم في أهداف التنمية المستدامة، مثل تيسير الوصول إلى الصحة والتعليم، والسكن، والحصول على التكنولوجيات الجديدة ويمكن أن تكون نقطة انطلاق للدخول إلى الخدمات المالية الرسمية.

وفي غواتيمالا، تشكل التحويلات المالية التي تدخل البلد، حوالي ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستفيد منها أكثر من ٦,٢ مليون شخص، وذلك وفقا للدراسة الاستقصائية التي قامت بها للمنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٦ عن الهجرة والتحويلات المالية. إننا إذ نتعامل في سياق اقتصادي عالمي، يمكننا أن نقدر الطبيعة الحساسة لتدفقات التحويلات لأنها ولئن كانت ضرورية جداً لبقاء كثير من الناس، إلا إنها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية المتعددة، مثل التغييرات في أسعار الصرف أو تدفق المهاجرين.

إن أي انخفاض في التحويلات المالية في السنوات المقبلة بسبب الصدمات الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر، التي وصلت في عام ٢٠١٦ إلى نسبة ٦٠ في المائة من السكان، لأن الأسر المستفيدة تعتمد على ذلك الدخل لتلبية احتياجاتها الأساسية. وإن اعتماد الكثير من الناس في

بلدي على التحويلات المالية يشير إلى أنه يجب علينا تشجيع تنويع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وبذلك نقلل من ضعف الأسر والبلد أمام التغيرات في تدفقات التحويلات. ومن بين المجالات التي يمكن فيها للحكومة أن تدعم الأسر المتلقية للتحويلات هو مجال التثقيف المالي وإسداء المشورة لتشجيع الادخار والاستثمار. من المهم وضع سياسات لدعم المجتمعات المتلقية للتحويلات، تكون بمثابة سد منيع ضد الانخفاض في تدفقات التحويلات.

إن اتخاذ القرار ٢٨١/٧٢ بشأن اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية مناسبة هامة أيضا تذكرنا على نحو فريد بجهود المهاجرين، الذين يسهمون في المجتمع الذي تعيش فيه، وأيضا في دعم أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح لنا هذه المناسبة التذكير بأهمية الاستمرار في الدفاع عن مصالح وحقوق الأسر والمجتمعات المحلية المتلقية للتحويلات والمستفيدة منها.

السيد سوريانو مينا (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): تشعر السلفادور بالامتنان لمبادرة اتخاذ القرار ٢٨١/٧٢ لإحياء ذكرى ١٦ حزيران/يونيه اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية، وكذلك اعتماده بتوافق الآراء اليوم. ونحن ممتنون أيضا للعمل الذي قامت به مجموعة من الوفود التي قادت تلك المبادرة نحو صياغة النص، والانتقال بنا نحو التوصل إلى اتفاق متبادل.

تعلق السلفادور أهمية كبيرة على التحويلات المالية، التي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثمار العمل الشاق والمساهمة الإيجابية للعديد من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بغض النظر عن مركزهم في الهجرة، وينطوي ذلك على إمكانية كبيرة في الإسهام في التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. نشدد على أن التحويلات المالية هي أموال خاصة ولا ينبغي ابدأ، تحت أي ظرف من الظروف، مقارنتها بأي نوع آخر من التدفق المالي، كما حددناه في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولذلك نعتقد أن الاحتفال بهذا اليوم في غاية الأهمية.

إن السلفادور على استعداد لإبراز هذا الاحتفال بحيث يكون في أبهى صورته، ونحن على استعداد للعمل يدا بيد مع جميع الأطراف المعنية لتنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزامات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، لا سيما ما اتفقنا عليه من حيث تخفيض تكاليف التحويلات المالية للمهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، فضلا عن القضاء على قنوات التحويلات التي تكلف أكثر من ٥ في المائة. وفي هذا السياق، ندعو أيضا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي نبذلها لتحقيق تلك الأهداف المشتركة. نزاع

مرة أخرى، إن السلفادور بوصفها من متبني هذه المبادرة، تعرب عن امتنانها لما حظيت به من دعم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.